

دراسات نقدية ٢ – الاسبوع الثالث

البعد القانوني في الإدارة العامة: دراسة في حالة العلم

إعداد الطالبة/
ظي علي القحطاني

دكتوراه إدارة عامة

٢٠٢٦



مدى انعكاس مشكلة الدراسة لأهمية حقيقية تستحق البحث

عند تحليل مشكلة الدراسة يتبين أنها تتمحور حول إبراز "البعد القانوني" في حقل الإدارة العامة، ومحاولة تفسير موقعه المعرفي والمنهجي داخل هذا الحقل. من حيث المبدأ، تُعد هذه الإشكالية ذات أهمية حقيقية، لأن الإدارة العامة بوصفها علمًا تطبيقيًا لا يمكن فصلها عن الإطار القانوني الذي ينظم نشاطها، سواء من حيث شرعية القرارات أو حدود السلطة أو طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن. وعليه فإن إثارة السؤال حول مدى حضور البعد القانوني في الدراسات الإدارية تمثل قضية فكرية مؤثرة في المجال الأكاديمي، خصوصًا في البيئات التي تميل إلى الفصل بين الدراسات الإدارية والدراسات القانونية.

غير أن النقد هنا يتمثل في أن المشكلة – كما طُرحت – تميل إلى الطابع المفاهيمي العام، دون إبراز أزمة تطبيقية محددة أو إشكال عملي قائم يفرض نفسه بإلحاح. فالمشكلة تبدو أقرب إلى إعادة قراءة نظرية للعلاقة بين القانون والإدارة، وليست معالجة لخلل إداري أو نزاع قانوني أو قصور تشريعي محدد. وبالتالي، فإن أهميتها الأكاديمية واضحة، لكن أهميتها العملية المباشرة لم تُعرض بوصفها استجابة لظاهرة ملحّة أو أزمة واقعية محددة تستدعي هذا البحث.

ارتباط المشكلة بالسياق العملي والبحثي وانعكاساتها على الواقع

من الناحية السياقية، ترتبط المشكلة بسياق معرفي يتمثل في تطور علم الإدارة العامة وتداخله مع فروع معرفية أخرى، خاصة القانون الإداري. وهذا الارتباط يعكس وعيًا بأهمية البعد البيئي في العلوم الاجتماعية، ويظهر أن الباحث يسعى إلى إعادة توطيد الإدارة العامة داخل إطارها القانوني الأوسع.

إلا أن الدراسة لم تُبرز بشكل كافٍ انعكاسات هذا الطرح على الواقع العملي. فلو تم الربط مثلاً بين ضعف الوعي القانوني لدى القيادات الإدارية وبين مشكلات تطبيق السياسات العامة أو الطعون القضائية ضد القرارات الإدارية، لأصبحت المشكلة أكثر ارتباطاً بالواقع. كما لم تُحدد انعكاسات مباشرة مثل تأثير غياب التأصيل القانوني على جودة الحوكمة أو على فعالية الإصلاح الإداري. ومن ثم فإن العلاقة بالسياق البحثي قوية، أما الارتباط بالسياق التطبيقي فجاء ضمنيًا أكثر منه صريحًا.

مدى دقة تحديد أبعاد المشكلة (زمنيًا وجغرافيًا وفئويًا)

من أبرز نقاط النقد أن أبعاد المشكلة لم تُحدد بدقة كافية من حيث النطاق الزمني أو الجغرافي أو الفئة المستهدفة. فالدراسة تناولت "الإدارة العامة" و"البعد القانوني" في إطار فكري عام، دون تخصيص دولة بعينها أو فترة زمنية محددة أو شريحة إدارية معينة. هذا الاتساع يمنح الدراسة طابعًا نظريًا شموليًا، لكنه في المقابل يُفقد التحديد الدقيق الذي يعزز الصرامة المنهجية.

فعدم تحديد السياق الجغرافي، مثلًا، يجعل من الصعب تقييم مدى انطباق النتائج على نظم قانونية مختلفة. كما أن غياب التحديد الزمني يُضعف القدرة على ربط المشكلة بتحولات معينة، مثل موجات الإصلاح الإداري أو التحولات التشريعية الحديثة. وكان من الممكن تعزيز قوة المشكلة من خلال تأطيرها ضمن مرحلة زمنية محددة تشهد تغيرات في العلاقة بين الإدارة والقانون، كمرحلة التحول نحو الحوكمة الرشيدة أو الإدارة الرقمية.

وجود فجوة بحثية في الأدبيات السابقة

تشير الدراسة ضمناً إلى وجود فجوة تتمثل في هيمنة الطرح الإداري الفني على حساب البعد القانوني في بعض الأدبيات المعاصرة، غير أن هذه الفجوة لم تُعرض بصورة تحليلية دقيقة. فلم يتم توثيق حجم هذا النقص أو بيان اتجاهات محددة أهملت البعد القانوني، ولا تم عرض مقارنة منهجية بين دراسات ركزت على الجوانب التنظيمية وأخرى تناولت الأسس القانونية.

إن الفجوة البحثية موجودة من حيث الفكرة، لكنها لم تُصغ في صورة إشكالية بحثية دقيقة مدعومة بتحليل نقدي منهجي للأدبيات. وكان من الأفضل عرض مراجعة نقدية واضحة تُبين أن ثمة اختلالاً في التوازن بين البعد الإداري والبعد القانوني، مما يستدعي هذا البحث لسد هذا النقص.

التبرير العلمي لأهمية الدراسة

قدّمت الدراسة تبريرًا علميًا عامًا يتمثل في أن الإدارة العامة نشأت تاريخيًا في كنف القانون، وأن أي تحليل إداري لا يستند إلى الإطار القانوني يبقى ناقصًا. وهذا التبرير منطقي ومقبول، لأنه يعيد التأكيد على أن الشرعية القانونية عنصر أساسي في عمل الإدارة.

لكن التبرير كان يمكن أن يكون أقوى لو استند إلى أدبيات حديثة تُظهر تحولات في الفكر الإداري أدت إلى تراجع الاهتمام بالبعد القانوني، أو إلى ظهور اتجاهات تدمج الإدارة الخاصة بالإدارة العامة دون تمييز قانوني كافٍ. فالتبرير العلمي يصبح أكثر إقناعًا عندما يُبنى على تحليل نقدي دقيق لما هو قائم، وليس فقط على تأكيد أهمية موضوع بحد ذاته.

الفوائد المتوقعة من النتائج (علميًا وعمليًا)

على المستوى العلمي، تُسهم الدراسة في إعادة ترسيخ الأساس القانوني للإدارة العامة، وتُضيف إطارًا مفاهيميًا يساعد الباحثين على إعادة قراءة النظريات الإدارية في ضوء القانون الإداري. وهذه إضافة معرفية مهمة تعزز التكامل بين التخصصين.

أما على المستوى العملي، فإن الفوائد المتوقعة لم تُعرض بشكل تفصيلي. فالدراسة لم تُحدد مثلًا كيف يمكن أن تؤثر نتائجها في تطوير السياسات العامة، أو في إعادة صياغة برامج تدريب القيادات الإدارية، أو في تحسين التشريعات المنظمة للعمل الإداري. كان بالإمكان توضيح تطبيقات عملية مثل إدماج التدريب القانوني في برامج تأهيل القيادات، أو مراجعة التشريعات لضمان اتساقها مع الممارسات الإدارية الحديثة.

مدى اتساق أهمية الدراسة مع التحديات الحديثة

تأتي أهمية الموضوع في سياق تحولات حديثة مثل العولمة القانونية، والتحول الرقمي، وتزايد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية. إلا أن الدراسة لم تربط بشكل مباشر بين هذه التحديات وبين ضرورة إعادة إبراز البعد القانوني. فلو تم بيان كيف تؤدي الرقمنة أو التعاقدات الدولية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعقيد الإطار القانوني للإدارة، لكانت أهمية الدراسة أكثر ارتباطاً بالتحديات الراهنة.

التمييز بين الأهمية الأكاديمية والأهمية العملية

إن الدراسة ميّزت - ضمنياً - بين الأهمية الأكاديمية والأهمية العملية، لكنها لم تُبرز هذا التمييز بصورة واضحة ومنهجية. فقد ركزت بصورة أكبر على الإضافة النظرية وإعادة تأصيل المفهوم، بينما جاء البعد التطبيقي أقل حضوراً. وكان من الأفضل تخصيص جزء واضح يشرح أثر النتائج على السياسات أو الممارسات الإدارية.

ضرورة الدراسة في سياقها الزمني

من حيث التوقيت، فإن موضوع البعد القانوني في الإدارة العامة يكتسب أهمية خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في أنماط الإدارة، والتحول نحو نماذج إدارية مستمدة من القطاع الخاص، وتزايد الاعتماد على الشراكات الدولية. ومع ذلك، لم تُبرز الدراسة بشكل كافٍ لماذا أصبح هذا الموضوع ملحقًا في اللحظة الراهنة تحديدًا. كان من الممكن ربطه بتنامي الجدل حول شرعية القرارات الإدارية أو تصاعد الدعاوى القضائية أو التحولات في مفهوم الحوكمة.

الخاتمة

يمكن تقييم مشكلة الدراسة وأهميتها بأنها ذات قيمة معرفية حقيقية وتستحق البحث، خاصة من الناحية الأكاديمية، نظرًا لدورها في تعزيز التكامل بين القانون والإدارة العامة. غير أن الطرح جاء عامًا في بعض أبعاده، ولم يُحدد نطاقًا زمنيًا أو مكانيًا دقيقًا، كما لم يُبرز الفجوة البحثية والتطبيقية بصورة منهجية مفصلة. وعليه، فإن قوة الدراسة تكمن في تأصيلها النظري، بينما تحتاج أهميتها العملية وتبريرها الزمني إلى مزيد من التوضيح والتدعيم.

المرجع

الباجورى، أ. (٢٠٢١). البعد القانوني في الإدارة العامة: دراسة في

حالة العلم. Retrieved from

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_164064.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

